جمعية نجوم الأمل
لتمكين النساء ذوات الإعاقة
Stars Of Hope

٢٠١٤

ورقة معلومات: مصر

واقع المشاركة السياسيّة

للنساء ذوات الإعاقة في مصر

القوانين والتشريعات الدولية

- تم التصديق على انضمام مصر للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتاريخ ٣ تموز ٢٠٠٨.
- لم يتم توقيع البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية أو التصديق أو الانضمام.

القوانين والتشريعات والاستراتيجيات الوطنية

- تنص المادة (٨١) على أن تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام، صحيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وترفيهيا ورياضيا وتعليميا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.
- قامت لجنة الخمسين بإضافة الإعاقة كسبب من أسباب التمييز في المادة (٥٣) المقترحة كالتالي: "المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الإعاقة أو الموقع الجغرافي أو المستوى الاجتماعي أو الانتماء السياسي أو لأي سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة يعاقب عليها القانون".
- كما تكفلت المادة (١٨١) بضمان تمثيل مناسب لذوي الإعاقة في الانتخابات المحلية دون تحديد النسبة.
- أما المادة (٢٤٤)، فتعهدّت على أن تعمل الدولة علي تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور، وذلك على النحو الذي يحدّده القانون.
- تنص المادة (٨٠) على أن تكفل الدولة حقوق الأطفال ذوى الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم فى المجتمع. وتلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري.

- تم تطوير القانون رقم (٣٩) لسنة ٧٥ بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٢، وذلك لدعم وتعزيز الحقوق المتساوية للأشخاص ذوى الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين وعدم التمييز واحترام القدرات والحريات والتأكيد على حقهم في التعليم والصحة والتأهيل والاندماج بالمجتمع وحرية الرأي والتعبير وعدم التعرض للتعذيب أو القهر أو المعاملة غير الإنسانية أو المهينة وكذلك التأكيد على حقهم في العمل في المؤسسات الحكومية والقطاع العام.
- تناول قانون الطفل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ بعض الأحكام الخاصة بالأطفال ذوي الإعاقة وإنشاء صندوق لرعايتهم كما بشكل تفصيلي بالجوانب الصحية والخدمية – كما تناولت بعض القوانين الأخرى هذا الأمر كل في نطاق إعماله مثل قانون الصحة النفسية وقوانين العمل والتعليم والتأمين الصحي والقانون المدني.
- توجد استراتيجية لقطاع الإعاقة ٢٠١٢-٢٠١٧.

النظام الانتخابي

- تشير المادة (١٠٢) من مسودة الدستور ٢٠١٣ أن يشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمائة وخمسين عضوا، ينتخبون بالاقتراع العام السري المباشر. ويبين القانون شروط الترشح الأخرى، ونظام الانتخاب، وتقسيم الدوائر الانتخابية، بما يراعي التمثيل العادل للسكان، والمحافظات، والتمثيل المتكافئ للناخبين، ويجوز الأخذ بالنظام الانتخابى الفردي أو القائمة أو الجمع بأي نسبة بينهما. كما يجوز لرئيس الجمهورية تعيين عدد من الأعضاء فى مجلس النواب لا يزيد على ٥٪ ويحدد القانون كيفية ترشيحهم.

وفيما تركت المادة (١١) من الدستور تمثيل المرأة تمثيلا مناسبا للقانون، خصصت المادة (١٨١) ٢٥٪ من كل عدد مقاعد مجلس وحدة محلية مجلساً للمرأة.

- تنظم الانتخابات بقانون الانتخابات ٢٠١٣ المبني على نص تعديل القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٢، وتعديل قانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية.

- حسب المادة (٢٩) من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، فإن الأشخاص من ذوي الإعاقات البصرية يقترعون وفقاً لقانون الانتخابات على قاعدة اقتراع الناخب الأمي، بحيث يقوم الناخب ذو الإعاقة بالإعلان عن اسم مرشحه لرئيس اللجنة الذي يقوم بدوره بإطلاع زملائه على اسم المرشح الذي اختاره الناخب، ثم يقوم رئيس اللجنة بوضع الورقة في الصندوق بعد أن يكتب نيابةً عن الناخب.
- تمنع المادة (٣) من نفس القانون ممارسة الانتخابات للإعاقات العقلية. في حين تتطلب المادة الخامسة منه في الشرط الرابع لعضوية مجلس الشعب القدرة على القراءة والكتابة بمستوى كاف.

الآليات المؤسسية

- تدار العملية الانتخابية الرئاسية والنيابية والاستفتاءات في مصر من قبل اللجنة العليا للانتخابات.
- في إطار سعي الهيئة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم في العملية الانتخابية، أصدرت اللجنة العليا للإنتخابات دليل الناخب، والذي جاء فيه ما ورد بالبند التاسع منه: "في حالة حضور ذوي العاهات أو المكفوفين الذين لا يتمكنون بسبب ذلك من إبداء آرائهم على بطاقة الانتخاب يخيرهم رئيس اللجنة بين أن يبدوا رأيهم شفهيا أو بطريقة الإنابة، فإذا تم اختيار الطريقة الأولى يأخذ رئيس اللجنة وحده رأيه شفهيا ويثبت أمين اللجنة هذا الرأي في بطاقة الانتخاب وذلك بأن يضع إشارة أو علامة في الخانة المعدة لذلك أمام اسم المرشحين الذين اختارهم الناخب".
- يبدو أن الظرف السياسي الضاغط في مصر يفاقم من تهميش ذوي الإعاقة، ويقلل من فرصهم في المشاركة السياسية. حيث طالبت الجهات الحقوقية مسبقا اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة بتحمل مسئوليتها كاملة تجاه التسهيل على الناخبين من ذوى الإعاقات المختلفة من أجل إتمام مشاركتهم السياسية فى انتخابات الرئاسة بتذليل العقبات التى تعوق إدلائهم بأصواتهم.
- وتؤكد مؤسسات حقوقية أن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة

كانـت ضعيفة للغايـة، فلم يشارك بالفعـل إلا من صمم على مواجهـة الحواجـز العديدة التي تعيق المشاركـة، كما إنه من المؤكـد أن ضعف المشاركة كان نتيجة لعـدم تقديم الميسرات لمشاركتهم.

- غيـاب التنسيـق بـين الأجسـام الحكوميـة ذات العلاقـة في العملية الانتخابية لتضمين المعاقين ضمن التجهيزات.

الأطراف الفاعلون

- وزارة التضامـن الاجتماعـي: وهي الـوزارة المحورية المنوط بهـا الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصـة ومساندة أسرهم. وفي سبيـل القيام بهذه المهمة المحوريـة تتبع الوزارة برنامجا خاصا للتأهيل الاجتماعي.
- المجلس القومي للأمومة والطفولة: ويهدف للحد من الأسباب الاجتماعيـة والصحية والبيئيـة التي تؤدي إلـى الإعاقة بين الأطفـال والارتقاء بطـرق ووسائـل مقاومـة الأمراض التي تسبـب الإعاقـة، وكذلـك الاكتشـاف المبكـر للإعاقـة للحد مـن تأثيرها على نمـو الطفل والتنسيق بـين خدمات التأهيل لوصول الخدمات إلى أوسع قطاع من الأطفال المحتاجين لها.
- المجلـس القومـي لحقـوق الإنسـان: ويمارس المجلـس دوره الرقابـي من خلال وحدة شؤون الإعاقة التي أنشئت مع نهاية عام ٢٠١٢.
- مؤسسات المجتمع المدني: يبلغ عدد الجمعيات الأهلية المهتمة برعاية ذوي الاحتياجـات الخاصة قرابة ٣٣٦ جمعية، وذلك بحسـب إحصائيـات مـن العـام ٢٠٠١. ولا يوجـد للمعاقين فـي مصر جهـة أو كيان قانوني يدافع عـن حقوقهم، ويحمي مصالحهـم، ويدافع عـن قضاياهم. ورصـدت محاولات فى السابق، وما زالت مستمرة حاليا لتكوين هيئات واتحادات.

البرامج

- ينعكـس المنظـور الرعائـي التقليـدي علـى جملـة برامـج المجلـس القومـي للأمومـة والطفولـة، والذي يشـكل أساسا لقياس البرامـج المقدمة من مؤسسات العمـل الأهلي أيضا.

وتلخص البرامج التالية لب المقاربة المصري لذوي الإعاقة واحتياجاتهم انطلاقا من القوانين السائدة والخطة الاستراتجية ٢٠١٧ وهي:

١. البرنامج الأول: برنامج الوقاية والاكتشاف المبكر،

٢. البرنامج الثاني: برنامج التأهيل المجتمعي،

٣. البرنامج الثالث: برنامج التطوير والدعم المؤسسي للمنظمات والوحدات التى تعمل فى مجال الإعاقة،

٤. البرنامج الرابع: برنامج الإعلام المستمر لتعميق المشاركة القومية والمسئولية الاجتماعية فى التصدي لمشاكل الإعاقة،

٥. البرنامج الخامس: البرنامج القومي لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة على مستوى المحافظات،

٦. البرنامج السادس: برنامج تعليم وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة تربوياً،

٧. البرنامج السابع: البرنامج القومي لتشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة،

٨. البرنامج التاسع: برنامج تشريعات الإعاقة.

- وبالرغم مما سبق، إلا أن واقع ذوي الإعاقة في مصر يصب في الاستنتاج أن حزمة التشريعات والقوانين والبرامج المصرية لم تؤتِ الثمار المرجوة منها بحسب رأي العديد من الباحثين والمعنيين. دراسة أعدتها هيئة إنقاذ الطفولة البريطانية بالمشاركة مع وزارة التضامن الاجتماعي في العام ٢٠٠٩ وحملت عنوان «واقع استفادة الأطفال ذوي الإعاقة من الخدمات القائمة». تقول الدراسة أن هناك ٢ مليون طفل من ذوي الإعاقة في سن التعليم لم يحصل من بينهم على هذا الحق سوى ٧ , ٣٥٪، وبالتالي فإن هذه النسبة فقط هي التي تتمتع بمظلة التأمين الصحي، وأن ٢ , ١٧٪ منهم حصلوا على شهادة التعليم المتوسط، و٨ , ٢٪ منهم فقط تمكنوا من مواصلة التعليم العالي. وذكرت الدراسة أن نسبة الأمية بين صفوف المعاقين بلغت أكثر من٦٠٪. وأوضحت أن ٢٧ دقيقة فقط خصصت لبرامج المعاقين في القنوات التلفزيونية، أما حصتهم من الخدمات التي تقدمها مراكز الشباب فكانت صفرا٪.

- المقاربة المصرية تستند، بشكل واضح، للنموذج التقليدي المستند إلى تقديم الرعاية والعلاج الذي يرى في الإعاقة قضية صحية وخيرية وليست اجتماعية. ويلاحظ غياب كامل لتطبيق المنظور الجنساني على مقاربة مصر للتشريعات وللسياسات وللاستراتيجيات، وحتى الإحصائيات الخاصة بذوي الإعاقة.

- تم رصد حملتين لتشجيع المشاركة السياسية، حيث قامت جمعية "كيان" بحملتها "شارك" لدعم المشاركة السياسية لذوي الإعاقات في المراحل الأولى والثانية والثالثة من انتخابات مجلس الشعب؛ بالإضافة لحملتها "صوتي من حقي" للانتخابات الرئاسية. وتدلل الحملات، بالرغم من محدوديتها تأثيرها، على الحراك الحاصل في قطاع منظمات ذوي الإعاقة الرامي للضغط على الدولة المصرية لتضمين حقوق ذوي الإعاقة في الدستور والقوانين والتشريعات والممارسات.

الإحصائيات

- إن معرفة حجم الإعاقة في مصر لا تزال من القضايا غير المتفق عليها، حيث تشير بيانات من التعداد السكاني للعام ١٩٩٦ إلى أن نسبة الإعاقة عامة في مصر تبلغ ٤،٨٪، وأن فئة المصريين من ذوي الإعاقة بلغ عددهم ٢٨٤،١٨٨، ٦٤٪ منهم من الذكور، مقابل ٣٦٪ من الإناث. في المقابل، يؤكد تقرير منظمة الصحة العالمية أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر تصل، في أدنى تقدير، إلى (٧-١٠٪) من عدد السكان، أي ما يعادل (٨) ملايين شخص من ذوي الإعاقة.

وعي النساء ذوات الإعاقة للسياسة والعمليات السياسية وأدوارهن فيها[x]

- ذكرت المشاركات المصريات بدراسة العينة، بأغلبية ساحقة (٩٥,٢٪)، أنهن شاركن في التسجيل للانتخابات الأخيرة.

- وعند سؤالهن عن مدى فهمهن للقضايا السياسية العامة في مصر، أجابت أغلبية (٦١,٩٪) منهن بانهن على دراية بتلك

القضايا، في مقابل ٣٨,١٪ ممن أجبن بأنهن يفهمن قليلا في القضايا السياسية الحالية في مصر.

- ٤٠٪ فقط من أولئك المسجلات شاركن فعلا في العملية الانتخابية. وذكرت ١٠٪ من المصريات ذوات الإعاقة، من العينة المستطلعة آراؤهن، أنهن لم يحاولن المشاركة بعد التسجيل، بينما توقفت ٥٪ منهن بعد فترة، وبالتالي لم يشاركن.
- من كل هذا، تفيد إحصائية مشجعة حقيقة أن ٤٥٪ من العينة ذكرن أنهن كن في السابق من غير الناخبين عند التصويت، وقد واصلت هذه المجموعة المشاركة في الانتخابات اللاحقة.
- وعند سؤالهن عن الأسباب التي منعت المشاركات في العينة من التصويت، تم تقديم الإجابات التالية:

١. لم أكن أعرف ما يكفي عن السياسة،

٢. مكان الاقتراع غير موائم،

٣. أسباب صحية،

٤. لم أعرف مكان التصويت.

- من ناحية أخرى، كانت إجابات العينة بشأن أسباب التصويت مثيرة للاهتمام، حيث تبين أن العوامل الأعلى تقييما لهن هي:

١. لتحقيق العدالة الاجتماعية.

٢. من حقي.

٣. لانتخب الرئيس الذي أفضله.

- شكل الراديو والتلفاز مصدر المعلومة الأساسي الذي حصلت عليها المصوتات عن العملية الانتخابية من ضمن المصادر الأخرى وهي:

١. الجيران والمجتمع والأصدقاء والعائلة ٣٣,٣٪،

٢. الراديو والتلفزيون ٨١٪،

٣. الصحف والنشرات ٣٨,١٪،

٤. المسيرات/الاجتماعات العامة/الحملات ٢٨,٦٪،

٥. الحملة الانتخابية للجنة انتخابات البلدية/المقاطعة ٨, ٤٪،

٦. السلطات ٠٪.

- فيما يتعلق بمعرفة العينة بالقوانين، فقد كانت ٨١٪ من أفراد العينة على بينة من متطلبات العمر، ومتطلبات تحديد الهوية. وفقط ٩, ٦١٪ كن على علم بمتطلبات المواطنة، ولكن الذي يبعث على الدهشة هو أن ٩, ٤٢٪ فقط كن على علم بضرورة التواجد على لائحة التصويت، وكان الثلث فقط على علم، أو كان على علم بعملية التسجيل. هذه التفاصيل مهمة للمصريات ذوات الإعاقة، لأنها تمكنهن من المشاركة الكاملة في العملية الانتخابية، وأن يكون لهن صوت.
- عندما سألن عما إذا كانت القضايا السياسية صعبة على الفهم لذوي الاحتياجات الخاصة، اختلف ٢, ٧٦٪ مع البيان على بعض المستويات. فقط ٨, ٢٣٪ وافقن بشدة مع البيان.

مواقف النساء ذوات الإعاقة*

تباينت الإجابات على المستويات التالية:

- مستوى المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي والوطني. إن انتخاب النساء ذوات الإعاقة ضرورة وطنية، لأن ذلك يضفي تنوعا وغنى للتجربة الديمقراطية في مصر. والهدف المعلن لهذا المستوى هو الترشح والفوز بمقعد في مجلس الشعب بغرفتيه.
- مستوى المشاركة في انتخاب من يمثل المرأة ذات الإعاقة، ويمثل رأيها، ويعمل وفقا لمصالحها. ويدعو هذا الفريق الى المواطنة الفاعلة والتغيير التدريجي المبني على القواعد المجتمعية. والهدف المعلن لهذا المستوى هو المشاركة الفاعلة في الانتخابات المحلية والنيابية والرئاسية.
- مستوى المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب ونشاطاتها كمقدمة بناء القدرات وتحصيل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم الدخول للمشاركة بالعملية السياسية. والهدف المعلن لهذا المستوى هو تطبيق الاتفاقيات الدولية والضغط والمناصرة من أجل تطبيقها وطنيا ودمجها في السياسات والفعاليات للمؤسسات الأهلية والأحزاب.

- مستوى الاهتمام في المشاركة السياسية دون الانخراط بشكل نشط. حيث ينظر هذا المستوى بشك إلى مشاركته في العملية السياسية وكيفة تأثيرها عليه. والهدف المعلن لهذا المستوى هو مراقبة وتلقي التغييرات الحاصلة.

مستوى المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة*

- صرح ٤ , ٧١٪ من المستطلعات المصريات بأنهن لسن جزءا من حزب سياسي.
- ٩ , ٦١٪ من المستطلعات لا ينتمين إلى أية جماعة أو منظمة، أو إلى الأحزاب السياسية. لذلك، لم ينخرطن في أية إجراءات تعبئة أو جهود منظمة من أجل التأثير في السياسات أو تعزيز حقوقهن.
- وفيما يتعلق بعضوية الانتساب مع المنظمات غير الحكومية، ذكرت ٤ , ٧١٪ من المشاركات المصريات أنهن لا ينتمين لتلك المنظمات، مما يعني، وفقا للعينة، عدم تمثيلهن بشكل كاف لتقديم قضاياهن واحتياجاتهن كما يجب.
- وعند السؤال عن مستوى مشاركة العينة في السلطات المحلية، تبينت بعض النتائج المثيرة للاهتمام. حيث عبر ١ , ٣٨٪ من المشاركات عن عدم اهتمامهن المطلق، في حين عبرت ١ , ٣٨٪ عن اهتمام بشكل متوسط. في حين كانت ٨ , ٢٣٪ فقط من المستطلعات مهتمات أو مهتمات جدا.
- أبدت العينة اهتماما أعلى بأنشطة الحكومة. ويرجع ذلك إلى أن ١ , ٥٧٪ من أفراد العينة أشرن إلى أنهن كن مهتمات جدا، جنبا إلى جنب مع ١ , ٣٨٪ كن مهتمات بالأنشطة التي تضطلع بها الحكومة، فيما ٨ , ٤٪ فقط لم يكن مهتمات.
- وللتعبير عن مدى أهمية الرعاية أو الاهتمام من قبل المسؤولين للمجتمع بالنسبة للعينة، أجابت فقط ٥ , ٩٪ بلا يهمني. من ناحية أخرى، صرحت ٣ , ٥٢٪ إما أنه يهمني أو يهمني كثيرا، في حين قالت ١ , ٣٨٪ أنه يهمني فقط بشكل هامشي.
- بشأن مدى التأثير الذي شعرن به نتيجة برامج التنمية

الاجتماعية في المنطقة، ذكرت ٥٪ فقط أن اقتناعهن بدورهن كان هامشيا. وذكر نصف المشاركات في الاستطلاع أنهن كن غير راضيات. والصدمة الأشد أن ٤٥٪ اعتقدن أن آرائهن لا تهم صانعي السياسات.

- ٨,٤٪ فقط من المستطلعات لا يعرفن أية منظمات مختصة بمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة. وهذا يدل إما على الوعي بهذه المنظمات ودورها، وإما على نشاط وفعالية هذه المنظمات في الوصول إلى الجمهور المستهدف. لكن عند سؤال المستطلعات عن ما هو الدور المنوط بهذه المؤسسات، برزت الانطباعات التالية:

١. للتحدث إلى المسؤولين الحكوميين ٤٧,٦٪،
٢. تحسين أوضاعنا ٦١,٩٪،
٣. تمثيل احتياجاتنا ٣٨,١٪،
٤. إنشاء مجموعة للمساعدة الذاتية ٢٨,٦٪،
٥. المناصرة ١٩,٠٪،
٦. تنظيم اجتماعات/ورشات عمل ٤٢,٩٪،
٧. نشر اهتمامات واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٨,٦٪.

الحواجز التي تحدّ من المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة[x]

تباينت الإجابات في المجموعات البؤرية على المستويات التالية:

- ترى المشاركات أنهن لسن على دراية أصلا بالقوانين التى تخصهن «لا توجد توعية أو معرفة بالقوانين، ولا بد أن تكون هناك سيدة تتكلم باسم المعاقين، وأن يكون هناك قانون ينص على نسبة من السيدات المعاقات فى المجلس»، «لا يوجد أحد من المعاقين يمثلنا».

- تعتقد ٨٠٪ ممن تمت مقابلتهن في الاستبيان أن هناك معيقات تمنعهن من المشاركة السياسية في المجالس البلدية والأحزاب بفاعلية، مقابل ٢٠٪ ممن يعتقدن بعدم وجود معيقات. وتنوعت المعيقات بحسب المقابلات على الفئات التالية، حيث برز غياب الدعم المجتمعي والمعرفة والمعلومات

كأهم المعيقات:

١. عدم وجود المعرفة الكافية ١٩,٠٪،
٢. لا يوجد مال ٤,٨٪،
٣. لا يوجد وقت كاف ٠,٠٪،
٤. التعليم السيء ٩,٥٪،
٥. المعرفة الكافية ٥٧,١٪،
٦. مواءمة الأماكن ٤٢,٩٪،
٧. دعم العائلة ٣٨,١٪،
٨. الأصدقاء ١٤,٣٪،
٩. احتياجات الأسرة ٤,٨٪،
١٠. التعليم ٣٨,١٪،
١١. دعم المجتمع ٦٦,٧٪،

- وعنـد سؤال النسـاء ذوات الإعاقة، غـير الملتحقات بجمعية للأشخاص ذوي الإعاقـة، تم سـرد الأسبـاب التالية كأهم المعيقات، بشكل متساوٍ:

١. لا يوجد دعم من المجتمع ١٩,٠٪،
٢. لا يوجد دعم من الوالدين/الأسرة ١٩,٠٪،
٣. لا أعرف ما الذي يجب القيام به هناك ٠,٠٪،
٤. لم أدع من قبل أعضاء آخرين ٢٨,٦٪،
٥. المكان بعيد جدا ٣٨,١٪.

وعلى صعيـد المجموعات البؤرية، تباينت الإجابات على المستويات التالية:

- تـرى المشاركات أنهـن لسن على دراية أصـلا بالقوانين التى تخصهن؛ حيث لا توجد توعية أو معرفة بالقوانين.
- عدم وجود امرأة تتكلم باسم المعاقين، وأن يكون هناك قانون ينصـ على نسبة من السيـدات المعاقات فـى المجلس. حيث عبرت النساء أنه «لا يوجد أحد من المعاقين يمثلنا».

- توجد قوانين تساعد المعاقين ولكنها غير مفعّلة.
- عدم تفعيل الاتفاقية الدولية.
- هنـاك تساؤل من قبل المجموعة عـن كيفية ترشيح الشخص المعـاق لنفسه فى الأحـزاب أو النقابات، وكيـف سيدافع عن حقوق الناس وهو لا يستطيع تحصيل حقوقه.
- عـدم وجود أمانات للمعاقين داخل الأحـزاب السياسية، كما أن الأحـزاب كانت تنظـر، فى الفترة الأخـيرة، إلى المعاقين ككتلة تصويتية فقط «يستفاد منا دون إفادتنا».
- وسائل الإعلام غير متاحة لكل الإعاقات.
- بعضـ القنوات أو البرامج، وليس الكل، يراعى ويهتم بالصم والبكم.
- البعض الآن على دراية باستخدام الانترنت، ولكن ليس الكل. وهم الذين يعانون فى الحصول على المعلومة.
- قلـة الموارد المادية سبب فى عدم الحصـول على المعلومة من حيـث: صعوبة ذهاب المعاق إلى مراكـز الكمبيوتر – لا يوجد مكان مخصص للمعاقين للتعلم.
- السلالم والطرقات غير الممهدة.
- عدم وجود ترجمة لبعض الإعاقات.
- عـدم مراعـاة خصوصية المعاق فـى المصالـح الحكومية في الطوابـير. «لا توجـد ثقافة داخل الجهـات مقدمة الخدمات مثل البريـد، السجل المدنـى، الخ. فالمؤسسـات الحكومية لا تراعي أن المعاق يستخدم تلك الخدمات بصفة دورية».

المسيرات التي تشجع المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة[x]

- وعنـد سـؤال النسـاء ذوات الإعاقة عن أهـم المسيرات التي تشجـع مشاركتهن السياسيـة، كانت الإجابـات مترادفة مع المعيقات:

١. العائلة ٣٣,٣٪،

٢. التشجيع من المجتمع والأصدقاء ١٩,٠٪،

٣. الحملات الانتخابية في المجتمع أو القرية ٨, ٤٪،

٤. المكان المواءم ٨, ٤٪،

٥. الحزب السياسي -٪،

٦. السلطات ٣, ١٤٪،

٧. المنظمات غير الحكومية ومجموعات الدعم الذاتي ٠, ١٩٪،

٨. الأدوات المساعدة -٪.

- وعند سؤال النساء ذوات الإعاقة، في المجموعات البؤرية، عن أهم المسيرات التي تشجع مشاركتهن السياسية، كانت الإجابات التالية:

١. التوظيف. فما نسبته ٥٪ من الوظائف تعتبر قليلة جدا،

٢. توفير وسائل كثيرة في المواصلات – الدراسة – الوظائف،

٣. تعليم الحرف التي تحتاج إلى مهارة للمعاقين،

٤. أن يصبح للمعاقين دور في كتابة الدستور والقوانين، وأن يؤخذ برأيهم.

٥. أن يكون هناك كوتة للمعاقين، وتوزع بين الريف والحضر،

٦. تفعيل القوانين والاتفاقيات الدولية،

٧. رفع وعي المرأة المعاقة بالقانون نفسه، وبحقوقها، وبواجباتها،

٨. لا بد للأحزاب من تغيير سياستها، كأن تدرج المعاقين كنسبة وهمية، ولكن أن تقدر دورهم، وتؤكد أن هذا من حقهم،

٩. رفع وعي المرأة بقيمة صوتها وأنه يؤثر فى المجتمع،

١٠. إتاحة "لغة إشارة" للتوعية السياسية بكافة البرامج فى التلفزيون وغيره،

١١. لا بد للعضو المرشح أن يجتمع بالناس، وأن يوصل لهم وجهة نظره. ولا بد أن يكون لوسائل الإعلام دور فى أن توصل للناس أن الشخص المعاق مثله مثل الشخص العادي،

١٢. الدمج بين المعاقين والمجتمع –عقد ندوات توعية–، استخدام طباعة بريل بكثرة، تعميم مطبوعات بريل للمعاقين لمساواتهم بالأشخاص العاديين فى المعرفة،

١٣. زيادة الوعى المجتمعي: إظهار الصور الناجحة للمعاقين،

١٤. رفع الوعـي الأسري بالمعاق، وتعريف الأسـر بقدرات أبنائها المعاقين، ورفع الوعي في المدرسة والعمل وجميع الجهات،

١٥. استخـدام وسائـل التواصـل الاجتماعـي والإعـلام لتوفـير مصادر المعلومات وإتاحتها بسهولة،

١٦. تعددية ومصداقية مصدر المعلومـات. إتاحة الفرصة لإبداء الرأى بصحة المصدر،

١٧. إعطـاء المعاق حق المشاركة – أن ينص القانون على أن يكون للمعاق حق الإدلاء برأيه– أن ينص القانون على كوتة للسيدات المعاقات فى أية انتخابات "محلية – محافظة....."،

١٨. تفعيل المواد الخاصة بالإتاحة،

١٩. توعيـة النسـاء ذوات الإعاقـة بالقوانـين حتـى يتعرفن على حقوقهن،

٢٠. أن يكـون هنـاك أمانـات للمعاقـين، وخاصة المـرأة المعاقة، وتفعيل دورها،

٢١. عنـد إشهـار حـزب جديـد، لا بد أن يكـون هنـاك نسبة من المعاقـين، وأن يؤخذ فى الحسبان كل مـن التوزيع الجغرافي، والنوع الاجتماعي، والديانة،

٢٢. إتاحـة التعليـم الأساسـي والعـالي، حيث هنـاك العديد من المعاقـين غـير المتعلمين. ويرجـع ذلك لعدم وجـود إتاحة فى المدارس، وانخفاض مستوى الدرجات العلمية.

٢٣. تغيير ثقافة المجتمع تجـاه الشخص المعاق من خلال التوعية والإعـلام، والنـدوات، والمشـاركات الفعالة. حيـث لكل هذا مردود مهم جدا فى توصيل مفاهيم خاصة بالإعاقة للناس،

٢٤. توعية الأسرة بكيفية التعامل مع الشخص المعاق،

٢٥. أن يـدرج بالبطاقـة الشخصية نـوع الإعاقة. حيـث لا يوجد باستمارة الرقم القومي بيانات خاصة بالمعاق،

لا بـد من توفـير معاملة خاصـة بالمصالح الحكوميـة ، كما وجود أماكـن متخصصـة للأشخاص ذوي الإعاقـة للحصـول علـى المعلومات.

× استنادا إلى تقرير "تحليل واقع المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة في مصر والأردن وفلسطين" ، مؤسسة نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة ٢٠١٤.

إصدار جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة

بالتعاقد مع شركة أجيليتي للإستشارات الإدارية والمالية بالتعاون مع الاستاذ احمد غانم

اشراف و دعم فني: علا ابو الغيب

كانون الثاني ٢٠١٤

تم إصدار هذ الورقة ضمن مشروع: "علي صوتك"

لتعزيز المشاركة السياسية للنساء ذوات الاعاقة في مصر، والاردن، وفلسطين

٢٠١٣ – ٢٠١٤

بدعم مادي من "صندوق دعم المساواة بين الجنسين/هيئة الأمم المتحدة للمرأة"

حيث ان الاراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن وجهة نظر جمعية نجوم الامل لتمكين النساء ذوات الاعاقة ولا تعكس بالتالي وجهة النظر الرسمية للصندوق، او هيئة الامم المتحدة للمرأة، او الامم المتحدة، او اي منظمة منبثقة عنها.

Stars Of Hope Society

Palestine-Ramallah-Al Balou'
Behind Plaza Mall- Al Mahsiri Bldg. 3rd Floor

Tel: +972 2 242 0840
Telfax: +972 2 242 2345

www.starsofhope.org, **Email:** info@starsofhope.org